Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 654-670
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.35

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The impact of public spending on the gross domestic product in Iraq for the period 2004-2020

Ban Bassem Sultan*, Ibrahim Abdullah Jassim
College of Administration and Economics, Tikrit University

Keywords:
Public spending, gross domestic product.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 01 Dec. 2022
Accepted 11 Dec. 2022
Available online 31 Mar. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Ban Bassem Sultan
College of Administration and Economics, Tikrit University

Abstract: The study aims to identify the reality of public spending and gross domestic product and analyze their trends during the study period. Then decide the relationship between them to identify the extent of the impact of public spending on gross domestic product in Iraq for the period 2004-2020. In order to verify the hypothesis of the study, a time series was used for the period (2004 -2020) and work on analyzing the variable of public spending and its impact on the variable of GDP during that period. Then measuring the relationship between the two aforementioned variables through the use of the autoregressive methodology for Automatically Distributed Deceleration (ARDL). The study concluded that there is a co-integration relationship between the variables of the study According to the Bound Test, it also found that the most influential variable in GDP is public spending. The most important recommendations made by the study are, working to increase investment spending rates and directing it towards the main sectors (agricultural sector, industrial sector). In order raise the level of economic activity, increase the growth rates of the gross domestic product, reduce unemployment levels, reduce inflation in the economy. And work to diversify the structure of exports and not rely on oil only, so that the work of fiscal and monetary policy is not affected by oil revenues.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 654-670
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.35

أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

بان باسم سلطان **إبراهيم عبدالله جاسم**
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت

المستخلص

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي وتحليل اتجاهاتها خلال مدة الدراسة ثم تقرر العلاقة بينهما للتعرف على مدى تأثير الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004-2020، ومن أجل التحقق من فرضية الدراسة تم استخدام سلسلة زمنية للمدة (2004-2020) والعمل على تحليل متغير الإنفاق العام ومدى تأثيره على متغير الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك المدة ومن ثم قياس العلاقة بين المتغيرين المذكورين آنفاً من خلال استخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع تلقائياً (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وفقاً لاختبار (Bound Test)، كما توصلت إلى أن اكثر المتغيرات تأثيرا في الناتج المحلي الإجمالي هو الإنفاق العام، أما أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة هي، العمل على زيادة معدلات الإنفاق الاستثماري وتوجيهه نحو القطاعات الرئيسية (قطاع زراعي، قطاع صناعي)، من أجل رفع مستوى النشاط الاقتصادي زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وخفض مستويات البطالة والحد من التضخم في الاقتصاد، والعمل على تنويع هيكل الصادرات وعدم الاعتماد على النفط فقط، حتى لا يتأثر عمل السياسة المالية والنقدية بالإيرادات النفطية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الناتج المحلي الإجمالي.

المقدمة

كان للتطورات التي شهدها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي وبخاصه تلك التي تتعلق بالأزمات الاقتصادية والمالية العالمية التي كان لها أثر كبير في ارتفاع حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز في موازنة واختلال ميزان المدفوعات وارتفاع حجم الإنفاق العام في مختلف الدول والتي كان لها الدور الكبير في تحول دور السياسة الاقتصادية " المالية والنقدية" وتغير مفهومها وطريق عملها وذلك من ظهور الفكر الكنيزي والذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية الكلية من اجل معالجة الركود الاقتصادي وتحقيق الاستقرار والنمو، كل ذلك استوجب القيام بالعديد من السياسات من ما أدى لتطور أساليب وأدوات وأهداف

كل من السياسة المالية والنقدية مما كان لها دور كبير في تغيير نظرة الدول إلى السياسة النقدية والمالية رغم أن السياسة النقدية تعد من السياسات الرئيسية في تحقيق النمو والاستقرار إلا أنها تختلف من حيث التطبيق من دولة إلى أخرى وذلك بحسب متغيرات كل دولة أن نظرة الدول النامية للسياسة النقدية تختلف عن نظرة الدول المتقدمة من حيث الأهداف، تضمن البحث أربعة مباحث تناول المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب التطبيقي أما المبحث الرابع تناول أبرز الاستنتاجات وأهم التوصيات.

المبحث الأول منهجية الدراسة

أولاً. أهمية البحث: تأتي أهمية الدراسة من خلال تركيزها على تحليل أحد مؤشرات السياسة المالية وهو (الإنفاق العام) وأحد مؤشرات الأداء الاقتصادي وهو (الناتج المحلي الإجمالي).

ثانياً. هدف البحث: تهدف الدراسة على التعرف على واقع الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي وتحليل اتجاهاتهما خلال مدة الدراسة وتقدير العلاقة بينهما لمعرفة تأثير الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي

ثالثاً. مشكلة البحث: يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية والتي تنعكس سلبا على مؤشرات الأداء الاقتصادي مما يجعل السلطات الحكومية تواجه مشكلة في اختيار السياسات الاقتصادية الملائمة لمعالجة الاختلالات الهيكلية وتحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي.

رابعاً. فرضية البحث: هناك آثار مباشرة لمتغير الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي وحجم هذا الأثر معتمد على ظروف الاقتصاد العراقي.

خامساً. منهجية البحث: إن منهجية البحث تتمحور حول العلاقة التبادلية بين الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي بالعراق للمدة قيد البحث، والتي تؤكد اعتمادية الاقتصاد العراقي على انتاج النفطي الذي يشكل النسبة الأكبر في تكوين ايرادات العام الممول للأنفاق العام، وعلية يمكن طرح السؤال الذي مفاده يتعلق بمدى اعتمادية الانفاق العام على الانتاج النفطي للمدة المبحوثة هذا يؤدي إلى حفز وتوسيع القاعدة الانتاجية للبلد من خلال تفعيل باقي قطاعات الاقتصاد الأخرى.

سادساً. هيكلية البحث: تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث فضلا عن المقدمة وكالآتي: تضمن المبحث الأول: الإطار النظري لمتغيري الدراسة والعلاقة بينها، أما المبحث الثاني: فقد اهتم بتحليل اتجاهات متغيري الدراسة في العراق للمدة (2004-2020)، أما المبحث الثالث: فقد اختص بقياس أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020).

المبحث الثاني (التأصيل النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة)

أولاً. تعريف الإنفاق العام: يعد الإنفاق العام من أهم الأدوات السياسة المالية المستخدمة من قبل صانعي السياسات الحكومية التي يمكن من خلالها التأثير في النشاط الاقتصادي برفع حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني فعندما تسعى الحكومة إلى مواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية تستعمل سياسة الإنفاق العام أما لزيادة حجم الطلب الكلي أو تدنيته حسب المشكلة التي تواجهها فهي بذلك تستعمل الإنفاق العام للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي بالارتفاع أو الانخفاض بحسب الحالة القائمة في الاقتصاد الوطني ففي الأنظمة الليبرالية تدنية النفقات الاقتصادية والاجتماعية العامة لأنها تعطي القطاع الخاص صلاحيات كبيرة في إشباع انفاقا كان سيحتفظ بها الأفراد دون انفاق على الاستهلاك أو الاستثمار (غدير، ٢٠١٠: ١٦)، وعادة ما تؤدي هذه الطريقة في التمويل إلى ارتفاع في الطلب الكلي الفعال بشرط تلجأ اليها الحكومة على نطاق واسع حتى لا يؤدي ذلك إلى انخفاض انفاق الأفراد على الاستهلاك أو الاستثمار تعد الإعانات شكل من أشكال النفقات العامة فهي المبالغ النقدية التي تخصصها الحكومة لمساعدة المنتجين أو القطاعات الإنتاجية التي تنقص فيها معدلات الأرباح مثل الإعانات التي تقدم للصناعات الغذائية والتي تقدمها الحكومة للمصدرين بهدف ارتفاع حجم الصادرات الوطنية أو زيادة قدرتها على المنافسة في السوق الدولية وقد تستعمل الإعانات لتوطين الصناعة في مناطق نائية كما تسهم في تدنية السعر النهائي للمستهلك أو في دعم

المنتج بشكل مباشر مما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج، وتعد آثار السياسة المالية من خلال النفقات العامة ويمكن تقسيمها كالتالي (عبدالهادي، ٢٠٢١: ٢٣).

ثانياً. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي: هو عبارة عن مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد القومي خلال سنة (الصوص، ٢٠٠٧: ١٣).

ويعرف كذلك عبارة عن كمية أو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين وخلال مدة زمنية تكون سنة واحدة عادة عن طريق الذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، وهذا يعني أن الناتج المحلي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد (الوادي وآخرون، ٢٠١٣: ٣٨).

كما يعرف على أنه عبارة عن إجمالي السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال مدة زمنية على أراضيه وبالتالي لا يحتسب إنتاج مواطنية إذا كانوا خارجه في حين يتم حساب إنتاج الأجانب المقيمين على أراضيه (Roffia and Zaghini, 2007: 15)

ثالثاً. علاقة الإنفاق الحكومي ببعض مؤشرات الأداء الاقتصادي: يعد الإنفاق الحكومي من أهم أدوات السياسة المالية وأكثرها فاعلية فهو الجانب الأساس للموازنة العامة للدولة ،إذ لها آثار كبيرة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة وكذلك لها آثار واضحة أيضا على مؤشرات الاقتصادية الكلية المختلفة ومن ضمنها مؤشر التضخم فإذا كان الاقتصاد الكلي يعاني من ضغوط تضخمية ،فإن الدولة تتدخل من خلال سياستها المالية بأتباع سياسة تقشفية ،إذ تقوم بتخفيض الإنفاق العام إلى مستويات متدنية بهدف تقليل معدلات التضخم الناجمة من زيادة الطلب الكلي بسبب ارتفاع حجم الأموال لدى المجتمع نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي بعدّه من عناصر الحقن في الاقتصاد الكلي ،وبذلك تستمر السلطات الحكومية بتخفيض الإنفاق الحكومي حتى يتم إرجاع معدلات التضخم إلى وضعها الطبيعي (الربيعي، ٢٠٠٨: ٤٤).

وعند انخفاض حجم الناتج ووجود حالة كساد أو ركود اقتصادي فإنه يتم زيادة حجم الإنفاق الحكومي وهذا يقود إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (عبد اللطيف، ٢٠١٧: ٣٢١).

يعد الإنفاق العام المحور الرئيسي الذي من خلاله تستطيع الدولة أن تقوم بتأمين وظائف جديدة تقلل من حدة البطالة وتمتص جزء من زخمها، وبالتالي ترتبط البطالة بالإنفاق العام بعلاقة عكسية أي بمعنى تنخفض معدلات البطالة كلما زادت الدولة من أنفاقها العام، وتعد سياسة الإنفاق العام من أهم السياسات الاقتصادية التي تواجه حالة الركود الاقتصادي كونها سياسة بعيدة المدى وتأثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي (الحباشنة، ٢٠١٧: ٨٠-٨١).

المبحث الثاني: تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004-2020

١. **تطور اتجاهات الإنفاق العام:** إن جانب الإنفاق العام تسجل فيه جميع المصروفات التي تقوم بها الدولة وهو يمثل نسبة كبيرة من الدخل القومي وله دور كبير ومؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل الإنفاق العام أحد أدوات السياسة المالية التي تستخدم في تحسين وضع النشاط الاقتصادي (العلي، ٢٠١١: ٣٨)، ويمكن توضيح تطور الإنفاق العام بشقيه الإنفاق التشغيلي والإنفاق الاستثماري كما في الجدول رقم (١)، والذي يتضح من خلاله أن الإنفاق العام بلغ (32117491) مليون دينار في عام (2004)، ثم انخفض عام (2005) إلى (26375175) مليون دينار، وبمعدل

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 654-670
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.35

تغير سنوي سالب بلغ (17.9-%)، ثم أخذ بالارتفاع حتى بلغ عام (2008) إلى (59403375) مليون دينار، وبمعدلات تغير سنوي موجبة بلغت على التوالي (47.1%، 57.8%،52.1%) ،وإن سبب هذه الزيادة في الإنفاق العام يرجع إلى تزايد تصدير النفط الخام مما أدى إلى زيادة الإنفاق العام ، وانخفض الإنفاق في عام (2009)إلى (52567025) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (11.5-%) وهذا الانخفاض هو بسبب الأثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية لعام (2008).

الجدول (١): الإنفاق العام ونسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري والجاري منه في العراق للمدة (2004-2020) (مليون دينار)

السنوات	الإنفاق العام (١)	معدل التغير السنوي% (٢)	الإنفاق الاستثماري (٣)	نسبة المساهمة% (٤)	الإنفاق الجاري (٥)	نسبة المساهمة% (٦)
2004	32117491	-	3014733	9.4	29102758	90.6
2005	26375175	(17.9)	4572018	17.3	21803157	82.7
2006	38806679	47.1	6027680	15.5	32778999	84.5
2007	39031232	57.8	7723044	19.8	31308188	80.2
2008	59403375	52.1	11880675	20.0	47522700	80.0
2009	52567025	(11.5)	10513405	20.0	42053620	80.0
2010	70134201	33.4	16130866	23.1	54003334	76.9
2011	78757666	12.2	17832113	22.6	60925554	77.4
2012	105139576	33.4	29350952	27.9	75788623	72.1
2013	119127556	13.3	40380750	33.9	78746806	66.1
2014	113473517	(4.7)	36731844	32.4	76741673	67.6
2015	70397515	(47.2)	18584676	26.4	51832839	73.6
2016	67067437	(4.7)	15894009	23.7	51173428	76.3
2017	75490115	12.5	16464461	21.8	59025654	78.2
2018	80873189	7.1	13820189	17.1	67053000	82.9
2019	111723523	38.1	24422523	21.9	87301000	78.1
2020	76082443	(31.9)	15216488	20.0	60865955	80.0
المتوسط العام للأهمية النسبية (%)				21.9		78.1

المصدر: التقارير والنشرات الإحصائية الصادرة من البنك المركزي العراقي ووزارة المالية ووزارة التخطيط ولسنوات متفرقة للمدة (2004-2020) صفحات متفرقة، تم احتساب النسب من قبل الباحثة، علما ان النسب بين القوسين سالبة.

وبعدها أخذ الإنفاق العام بالتزايد حتى بلغ اقصى مستوى له عام (2013) (119127556) مليون دينار، وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (13.3%) وهذه الزيادة ناتجة بسبب زيادة الإيرادات النفطية نتيجة لتحسن مستوى التصدير وكذلك انتعاش السوق النفطية العالمية، بعدها انخفض

مستوى الإنفاق العام إلى (113473517) مليون دينار عام (2014)، وبمعدل تغير سالب بلغ (4.7-%) وهذا الانخفاض ناتج بسبب الحرب مع الإرهاب الذي أدى إلى توقف الكثير من مواقع الإنتاج النفطية بالعراق مما أدى إلى انخفاض الصادرات النفطية والتي انعكست على انخفاض الإيرادات ثم النفقات، ثم أخذ الإنفاق العام بالتزايد حتى بلغ (111723523) مليون دينار عام (2019) وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (38.1%)، وإن سبب هذا التزايد في الإنفاق يعود إلى تحسن الوضع الأمني وإعادة السيطرة على المحافظات ومن ثم تشغيل المواقع الإنتاجية النفطية بعد توقفها وهذا انعكس إيجابا على زيادة التصدير ومن ثم زيادة الإيرادات النفطية وهذا يؤدي ضمنا إلى زيادة الإنفاق العام ، لكن سرعان ما انخفض الإنفاق العام إلى (76082443) مليون دينار عام (2020) وبمعدل تغير سالب بلغ (31.9-%) وهذا الانخفاض ناتج بسبب أزمة فايروس كوفيد (19) الذي أدى إلى حدوث تراجع كبير في الاقتصاد العالمي ولا سيما الاقتصاد العراقي.

أما الإنفاق الاستثماري نلاحظه من خلال الجدول رقم (١) أنه ذو أهمية نسبية منخفضة دائماً طيلة مدة الدراسة إذا ما قورن بالأهمية النسبية للإنفاق الجاري التشغيلي، إذ تبين أن المتوسط العام للأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري خلال مدة الدراسة بلغ (21.9%)، أما المتوسط العام للأهمية النسبية للإنفاق الجاري فبلغ (78.1%) وهذا يعكس هيمنة الإنفاق التشغيلي الجاري على إجمالي الإنفاق العام، وانخفاض في مستوى الإنفاق الاستثماري، ويرجع سبب الاختلال الهيكلي هو الاعتماد على النفط في الاقتصاد وعدم وجود قاعدة إنتاجية متنوعة فضلا عن ضعف مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة في التوظيف لدى القطاع العام وهذا سبب ارتفاع الإنفاق الجاري والذي تشكل فيه فقرة الرواتب والأجور للموظفين النسبة الأكبر.

يعد الإنفاق الاستثماري العام من أهم أدوات السياسة المالية إذ يعد جزءاً من الإنفاق الكلي الذي تقوم به الحكومة فكلما كان الإنفاق الاستثماري كبيراً هذا يؤدي إلى بناء المزيد من المشاريع في مجال البنية التحتية وهذا يشكل عاملاً إيجابياً في تكوين بيئة استثمارية جاذبة، وعند انخفاض هذا الإنفاق يعني ضمنا تدني نسبة مشاريع البنية التحتية مما يؤدي إلى تحقيق بيئة استثمارية غير جاذبة وذلك بسبب تحمل المستثمر تكاليف إضافية في حال إنشاء مشروعه الاستثماري مما يخفض إمكانية تحقيق أقصى الأرباح، بعبارة أخرى يوجد أثر تكاملي بين الإنفاق الاستثماري العام ومشاريع الاستثمار الخاص ولا سيما في مجال مشاريع البنية التحتية وهذا ما يشير إلى ضرورة التنسيق بينهما لرفع قدرة الاستثمار الكلي في الاقتصاد العراقي (عواد وأخرون، ٢٠١٩: ١٤٤-١٤٥).

٢. **تطور اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي في العراق:** إن الناتج المحلي الإجمالي يُعد من أهم متغيرات الاقتصاد الكلي وذلك لشموله جميع قطاعات الاقتصاد الكلي ومكونات لدولةٍ ما، إذ إن بياناته لها أهمية كبيرة في قياس الأداء الاقتصادي الكلي، وكذلك تستخدم للتنبؤ باتجاهات الاقتصاد الكلي في المستقبل فضلاً عن صناعة قرارات السياسات الاقتصادية، كما إن الناتج المحلي الإجمالي يمثل المرأة العاكسة للاختلال الحاصل في الاقتصاد من جهة، فضلاً عن تعبيره للنمو الحاصل في الاقتصاد الكلي الذي يبرزه عند دراسة أي اقتصاد من جهة أخرى (Vasudevan, 2007: 10).

من الجدول رقم (٢) يتضح أن مساهمة القطاع العام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي هي النسبة الأكبر طيلة مدة الدراسة، في حين نجد أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي هي أقل دائماً وهذا يشير إلى وجود اختلال هيكلي في الاقتصاد العراقي، علماً أن

المتوسط العام للأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص بلغت (33.9%) طيلة مدة الدراسة، في حين بلغ المتوسط العام للأهمية النسبية للقطاع العام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (66.1%)، وهذا يحتم على الحكومة القيام بتطبيق سياسة اقتصادية متكاملة تعمل على تحفيز الاستثمار الخاص بأنواعه المختلفة سواء كان محلياً أو أجنبياً من خلال توفير مستلزمات بيئة الاستثمار الملائمة كافة وهذا ما سيعمل ضمناً على تحفيز القطاع الخاص وزيادة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ولاسيما في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد العراقي.

الجدول (٢): الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2020) (مليون دينار)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي	معدل التغير السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام	الأهمية النسبية %	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص	الأهمية النسبية %
2004	53,235,358	--	36,832,388	69.2	16,402,970	30.8
2005	73,533,598	38.1	49,506,136	67.4	24,027,462	32.6
2006	95,587,954	29.9	67,273,010	70.4	28,314,944	29.6
2007	111,455,813	16.6	77,150,918	69.2	34,304,895	30.8
2008	157,026,061	40.8	115,450,638	73.6	41,575,423	26.4
2009	130,643,200	(16.8)	86,760,477	66.4	43,882,723	33.5
2010	162,064,566	24.0	105,886,513	65.4	56,178,053	34.6
2011	217,327,107	34.0	151,297,370	69.6	66,029,737	30.4
2012	254,225,491	16.1	171,302,687	67.4	82,922,804	32.6
2013	273,587,529	7.6	178,657,201	65.4	94,930,328	34.6
2014	266,332,655	(2.6)	169,947,307	63.8	96,385,348	36.2
2015	194,680,972	26.9	113,316,768	58.3	81,364,204	41.7
2016	196,924,142	1.1	113,403,058	57.6	8,354,084	42.4
2017	221,665,709	12.5	136,434,536	61.6	85,231,173	38.4
2018	254,870,184	14.9	172,179,417	67.6	82,690,767	32.4
2019	262,917,150	3.1	170,894,087	64.9	92,023,063	35.1
2020	198,774,325	24.3	129,203,312	65.1	69,571,013	34.9
	المتوسط العام	19.9		66.1		33.9

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، نشرت إحصائية لسنوات متفرقة للمدة (2004-2020). تم احتساب النسب من قبل الباحثة، علما إن النسب بين القوسين سالبة.

كما يتبين أيضا من الجدول رقم (٢) إن الناتج المحلي الإجمالي شهد تذبذب (ارتفاع وانخفاض) خلال مدة الدراسة، إذ بلغ عام (2004) (53,235,358) مليون دينار، بعدها أخذ بالارتفاع إلى إن بلغ (157,026,061) مليون دينار عام (2008)، وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (40.8%) نتيجة انفتاح الاقتصاد العراقي على الاقتصاد العالمي ورفع الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً قبل عام (2003)، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية الذي أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية مما نتج عنه تحسن ملحوظ في المستوى المعاشي لأفراد المجتمع، بعدها

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 654-670
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.35

انخفض الناتج المحلي الإجمالي عام (2009) إلى(130,643,200) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ(16.8-%)، بسبب تراجع أسعار النفط في السوق العالمية نتيجة بروز أثار الأزمة المالية العالمية لعام (2008)، أما عام (2010) فعاود الارتفاع ليبلغ (162,064,566) مليون دينار وبمعدل تغير موجب بلغ (24%)، بعدها أخذ بالتزايد المستمر حتى بلغ عام (2013) (273,587,529) مليون دينار، وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (7.6%) وإن سبب الزيادة في الأعوام (2010-2013) يعود إلى معاودة أسعار النفط ارتفاعها وزيادة الصادرات النفطية بعد انتهاء الآثار السلبية للأزمة المالية على الاقتصاد العالمي، أما في الأعوام (2014 و2015) فانخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى (266,332,655) و(194,680,972) مليون دينار، وبمعدلات تغير سالبة بلغت (2.6-%) و(26.9-%) على التوالي وهذا الانخفاض يعود بسبب الحرب على الإرهاب وزيادة النفقات العسكرية فضلاً عن انخفاض الصادرات النفطية بسبب توقف العديد من آبار النفط عن الإنتاج بسبب الإرهاب، وخروجها عن سيطرة الحكومة المركزية، أما خلال الأعوام (2016، 2017، 2018، 2019) أخذ الناتج المحلي الإجمالي بالتزايد التدريجي إذ بلغ على التوالي (196,924,142) و(221,665,709) و(254,870,184) و(262,917,150) مليون دينار، وبمعدلات تغير سنوية موجبة بلغت على التوالي (1.1%، 12.5%، 14.9%، 3.1%)، وإن سبب هذا الارتفاع يعود إلى تحسين الوضع الأمني والاقتصادي بسبب زيادة أسعار النفط من جهة وإعادة السيطرة على الآبار النفطية من قبل الحكومة المركزية من جهة أخرى، ثم انخفض عام (2020) (198,774,325) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (24.3-%) وسبب هذا التراجع يعود إلى تفاقم أزمة كوفيد (١٩) والشكل رقم (١) يوضح تطور اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة الدراسة.

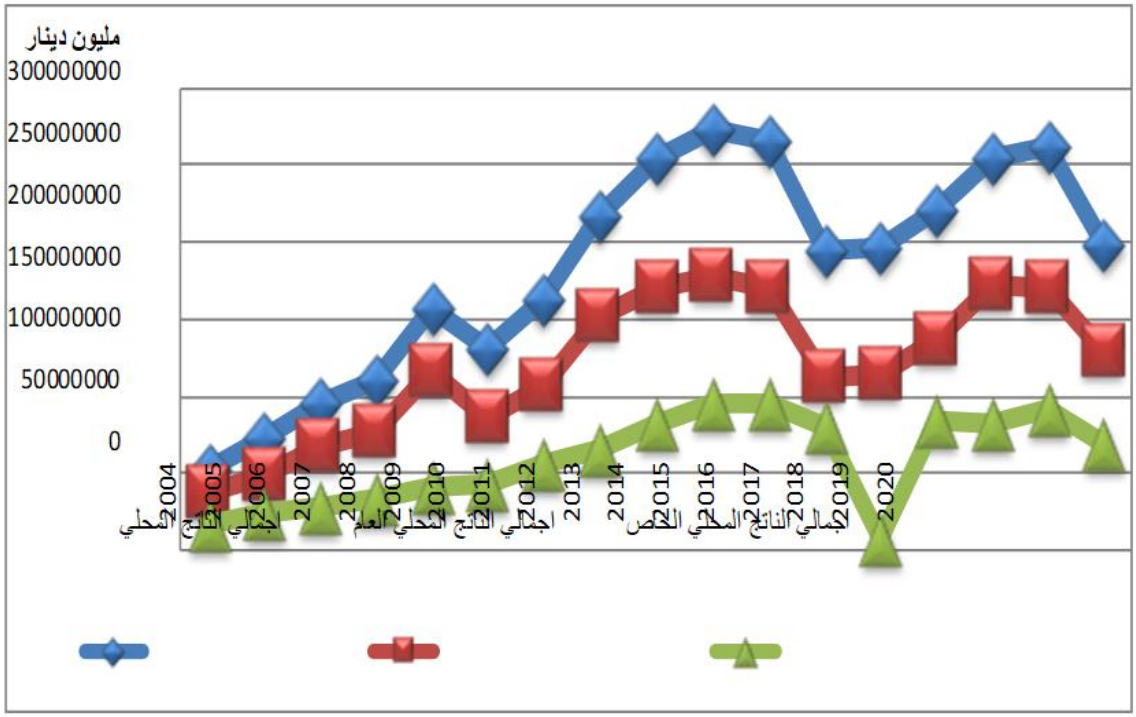

الشكل (١): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بشقيه العام والخاص للمدة (2004-2020)
المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (٢).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 654-670
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.35

٣. تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم: لتوضيح أثر الإنفاق الحكومي على مؤشرات كل من (الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم) انظر الجدول رقم (١١)

الجدول (٣): الإنفاق العام ومؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	الإنفاق العام (مليون دينار)	معدل التغير السنوي (%)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	معدل البطالة (%)	معدل التضخم (%)
2004	32117491	-	53235358	26.8	26.9
2005	26375175	(17.9)	73533598	17.9	36.9
2006	38806679	47.1	95587954	17.9	53.1
2007	39031232	57.8	111455813	11.7	30.9
2008	59403375	52.1	157026061	15.3	12.7
2009	52567025	(11.5)	130643200	14.0	8.3
2010	70134201	33.4	162064566	12.0	2.5
2011	78757666	12.2	217327107	11.0	5.6
2012	105139576	33.4	254225491	11.9	6.1
2013	119127556	13.3	273587529	10.6	1.9
2014	113473517	(4.7)	266332655	12.1	2.2
2015	70397515	(47.2)	194680972	13.1	1.4
2016	67067437	(4.7)	196924142	11.2	0.5
2017	75490115	12.5	221665709	11.8	0.2
2018	80873189	7.1	254870184	13.5	0.4
2019	111723523	38.1	262917150	13.5	0.2-
2020	76082443	(31.9)	198774325	13.9	1.0

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الجداول السابقة.

يتبين من الجدول رقم (٣) إن هناك علاقة بين الإنفاق العام وبعض مؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق ، فقد كانت هناك علاقة وأثر واضح بين أداة الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي فكلما ازداد الإنفاق الحكومي أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وطيلة مدة الدراسة، إذ كانت علاقة طردية بينهما وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية، أما علاقة الإنفاق العام بالبطالة فكانت أيضا مطابقة للنظرية الاقتصادية إذ إن زيادة الإنفاق الحكومي عملت على تخفيض معدلات البطالة طيلة مدة الدراسة، أيضا علاقة الإنفاق الحكومي بمعدل التضخم كانت مطابقة للنظرية الاقتصادية.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 654-670
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.35

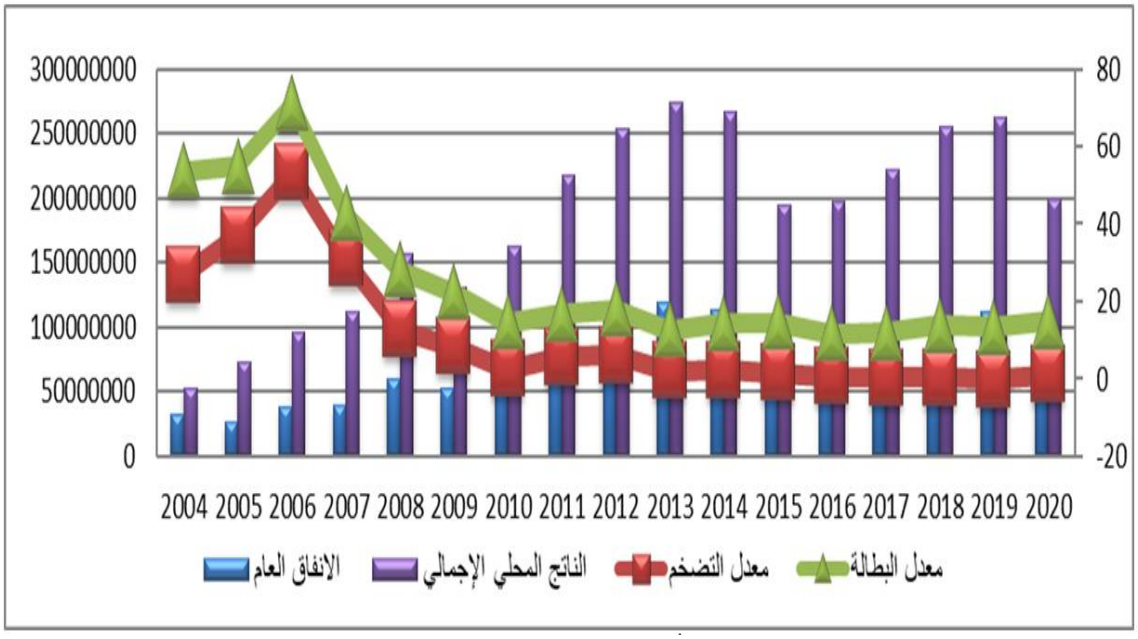

الشكل (٢): العلاقة بين الإنفاق العام وبعض مؤشرات الأداء الاقتصادي في العراق

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٣).

فان زيادة الإنفاق الحكومي شجع على زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة الإنتاج وهذا عمل ضمنا على زيادة الأسعار

المبحث الثالث: قياس أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2020-2004)

أولاً. توصيف النموذج القياسي: تعد مرحلة توصيف النموذج من أهم مراحل إعداد النموذج القياسي الذي يعرف بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع بشكل معادلات رياضية، والتي توضح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد معين، ويطلق عليها بالمعادلات الهيكلية التي يتم فيها تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفق منطق النظرية الاقتصادية.

وفيما يخص المتغيرات التي سيتم تناولها وبحثها وهي:

الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي

$$Y = f(X) \ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

$$Y = \alpha + \beta y + ut \ldots\ldots\ldots 2$$

ومن النموذج السابق نستنتج الجدول أدناه:

الجدول (٤): متغيرات النموذج القياسي

نوع المتغير	اسم المتغير باللغة الإنكليزية	اسم المتغير باللغة العربية	رمز المتغير
تابع	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي	Y
مستقل	investment spending	الإنفاق العام	X

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين استنادا إلى توصيف النموذج.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 654-670
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.35

ثانياً. اختبارات السكون أو جذر الوحدة Tests Stationary Or Unit Root: يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية الساكنة وغير ساكنة، ويمكن تعريف السلسة الزمنية الساكنة بأنها السلسلة التي تبقى دون أن يتغير المتوسط فيها خلال مدة زمنية طويلة نسبيا، أي إنها خالية من الاتجاه نحو الزيادة أو النقصان، أما السلسلة الزمنية غير الساكنة فهي التي تعاني من تغير المتوسط فيها باستمرار، أي إنها تتصف بالاتجاه العام (الرملي، ٢٠٢٢: ٩٦).

ويوجد العديد من الاختبارات الحديثة التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود سكون للسلسة الزمنية، ومن أهمها وأكثرها شيوعا في الدراسات الحديثة هي:

١. **اختبار ديكي-فولر الموسع** (Augmented Dickey-Fuller): يمكن أن نستدل من خلال اختبار (ADF) إذا كانت المتغيرات المدرجة لا تتمتع بصفة الإستقرارية وتعاني من جذر وحدة، ومن ثم هنا أن نقبل فرضية العدم (H_0=0) ورفض الفرضية البديلة، أما إذا كانت المتغيرات لا تعاني من جذر وحدة وتتمتع بصفة الإستقرارية، وهنا سوف نقبل الفرضية البديلة (H_1 =1) ونرفض فرضية العدم والجدول رقم (٥) يوضح نتائج الاختبار.

الجدول (٥): اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) لمتغيرات الدراسة

		Y	X
With Constant	t-Statistic	-2.006179	-2.727071
	Prob.	0.2814	0.0941
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.155164	-2.7684
	Prob.	0.8850	0.0002
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.272778	1.7238
	Prob.	0.7524	0.0004
			NO
With Constant	t-Statistic	-2.402780	-9.538621
	Prob.	0.1572	0.0000
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.302224	-4.613375
	Prob.	0.1132	0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.2140	-7.578831
	Prob.	0.0167	0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews10).

يتضح من خلال الجدول رقم (٥) نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) أن متغيرات الدراسة لم تستقر عن المستوى (Level) الأمر الذي قادنا إلى اتخاذ الفرق الأول (١)I .

٢. **فليبس-بيرون (P-P) Philips-Perron:** يعد اختبار (P-P) أكثر دقة في العينات صغيرة الحجم من اختبار (ADF) ونتيجة لذلك سوف نقوم بعرض نتائج (P-P) إذا نلاحظ ان جميع المتغيرات لم تستقر عن المستوى (Level) الأمر الذي قادنا إلى اتخاذ الفرق الأول $I_{(1)}$ ، كما في الجدول رقم (٦).

الجدول (٦): نتائج اختبار فليبس بيرون Phillips-Perron test

		Y	X
With Constant	t-Statistic	-2.004250	-1.286570
	Prob.	0.2821	0.6088
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.193135	-2.532841
	Prob.	0.8765	0.3102
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.272778	-0.790696
	Prob.	0.7524	0.3576
		NO	NO
With Constant	t-Statistic	-2.336893	-1.934995
	Prob.	0.1740	0.3090
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.167998	-1.898898
	Prob.	0.4714	0.0151
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.456195	-2.098576
	Prob.	0.0180	0.0382
		***	***

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews10).

ثالثاً. قياس وتحليل أثر بعض متغيرات السياسة المالية والنقدية على الناتج المحلي الإجمالي:

قبل أجراء اختبار ARDL هناك شرطين لابد من توفرهما أو تحقيقهما:

الشرط الأول: أن تكون المتغيرات الداخلة في الأنموذج ساكنة عند المستوى $I_{(0)}$ أو ساكنة عند الفرق الأول $I_{(1)}$ أو مزيج من الاثنين معا.

الشرط الثاني: أن يكون المتغير التابع مستقرا عند الفرق الأول $I_{(1)}$: في ضوء ما تقدم ونظرا لاستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ضمن حدود الفرق الأول وعدم تجاوزها حاجز الفرق الثاني فإنها تستوفي شروط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL وبتوفر هذا الشروط تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج ARDL، وبشكل مبدئي سيتم إيضاح فترات الإبطاء المثلى.

١. **فترات الإبطاء المثلى بطريقة الاوتو:** يستخدم هذا المعيار لأنه يحدد 20 فترة إبطاء لنماذج ARDL لتحديد عدد فترات الإبطاء الزمني (Lag) واختيار المدة الأمثل للكشف عن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، إن النموذج الأمثل لدارسة علاقة الأجل الطويل بين المتغيرات هو من خلال فترات الإبطاء التي يختارها النموذج بشكل تلقائي هي: ARDL (4, 0, 3, 1, 1)، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (٩) وكالاتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 654-670
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.35

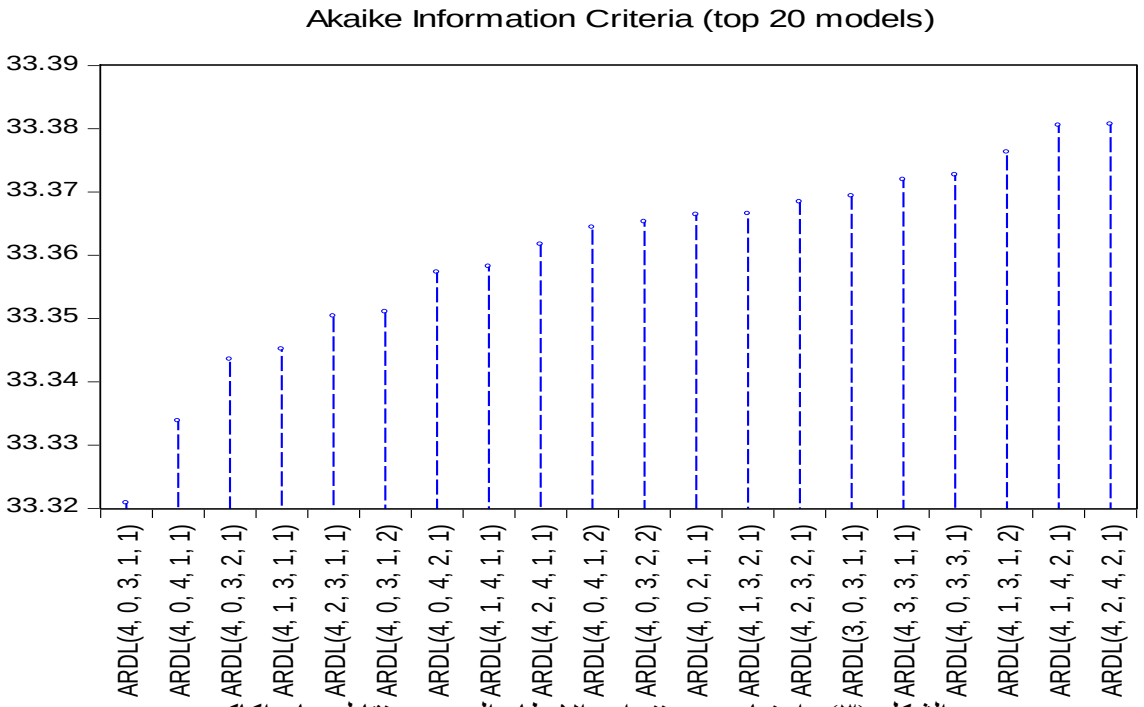

الشكل (٣): اختبار عدد فترات الابطاء الزمني وفقا لمعيار اكاكي

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews10).

٢. **اختبار سلامة النموذج:** يعد اختبار سلامة النموذج من الاختبارات الهامة التي توضح سلامة النموذج المستخدم، فمن خلال الجدول رقم (20) يتضح أن النموذج يخلو من مشكلة الانحدار الزائف كون قيمة دوربن وتسون (Durbin-Watson stat) أكبر من قيمة معامل التحديد (R-squared).

الجدول (٧): سلامة الأنموذجARDL

R-squared	0.997207	Durbin-Watson stat	1.870347
Adjusted R-squared	0.996481	Prob(F-statistic)	0.000000
F-statistic	1373.208		

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews10).

وإن احتمالية وجود الخطأ كانت (0.000000) وتشير إلى جميع النتائج ستكون حقيقة وغير مزيفة، كما يتضح من خلال النتائج أن 99% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي كانت نتيجة التغيرات الحاصلة في الإنفاق العام والإنفاق وذلك من خلال الاعتماد على قيمة معامل التحديد والتي بلغت 99%، كما إن وصول قيمة دوربن وتسون إلى 1.870347 تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي.

٣. **اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود Bound Test):** إن اختبار التكامل المشترك يوضح لنا بشكل مبدئي وجود العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل ويعد وجود التكامل المشترك بين المتغيرات شرطاً ضرورياً للعلاقة طويلة الأجل ولكنه ليس شرطاً كافياً، ولكي تكون هنالك علاقة طويلة الأجل يجب أن تتحقق الشرط الضروري والكافي والجدول رقم (٨) يوضح اختبار التكامل المشترك وكما يلي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 654-670
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.35

الجدول (٨): نتائج اختبار الحدودBound Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	13.67155	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews10).

يتضح من الجدول رقم (٨) نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة إذ بلغت قيمة (F-statistic) المحتسبة (13.67155) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى والصغرى والتي بلغت (3.49)، (2.56) عند مستوى معنوية (5%)، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين متغير الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي.

٤. **العلاقة قصيرة الأجل:** يتم ايضاح العلاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغير المستقل، أي قياس أثر كل متغير مستقل على المتغير التابع وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٩):

الجدول (٩): العلاقة قصيرة الأجل وفقاً لـ ARDL

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.350164	0.076307	4.588899	0.0000
D(GDP(-2))	0.259857	0.087157	2.981494	0.0044
D(GDP(-3))	0.153590	0.068863	2.230377	0.0302
D(ISPENDING)X	-1.188252	0.123722	-9.604183	0.0000
CointEq(-1)	-0.426704	0.045426	-9.393280	0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews10).

يتضح من الجدول رقم (٩) نتائج أثر العلاقة قصيرة الأجل أي نتائج أثر متغيرات السياسة المالية والنقدية في الناتج المحلي الإجمالي وكانت النتائج قصيرة الأجل كما يأتي:

وجود أثر للأنفاق الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير وذلك كون احتمالية وجود الخطأ كانت مخفضة جداً أقل من 5%، إذ بلغت الاحتمالية (0.0000)، أي إن احتمالية وجود الخطأ بلغت 0% وهذا يشير إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين الإنفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي، أي إن زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار 1 مليون دينار يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2.876876 مليون دينار.

٥. **العلاقة طويلة الأجل:**

الجدول (١٠): العلاقة طويلة الأجل وفقاً لـ ARDL

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PUBLIC (X)	1.264402	0.223609	5.654520	0.0000
C	73172458.641093	11660940.650901	6.275005	0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews10).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 654-670
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.35

يتضح من الجدول رقم (١٠) وجود أثر للأنفاق الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل وذلك كون احتمالية وجود الخطأ كانت مخفضة جداً أقل من 5%، إذ بلغت الاحتمالية (0.0000)، أي إن احتمالية وجود الخطأ بلغت 0% وهذا يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي، أي إن زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار ١ مليون دينار يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.264402 مليون دينار.

ثالثاً. اختبارات جودة النموذج: هناك العديد من الاختبارات تحدد جودة النموذج وكما يأتي:

١. **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:** يستخدم هذا الاختبار لبيان أن النموذج المقدر يتوزع طبيعيا أو لا، إذ يوضح الشكل رقم (٤) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي ونلاحظ أن الاحتمالية بلغت (Prob=0.000002) أقل من (5%) الأمر الذي يدعم رفض الفرضية التي تنص على أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

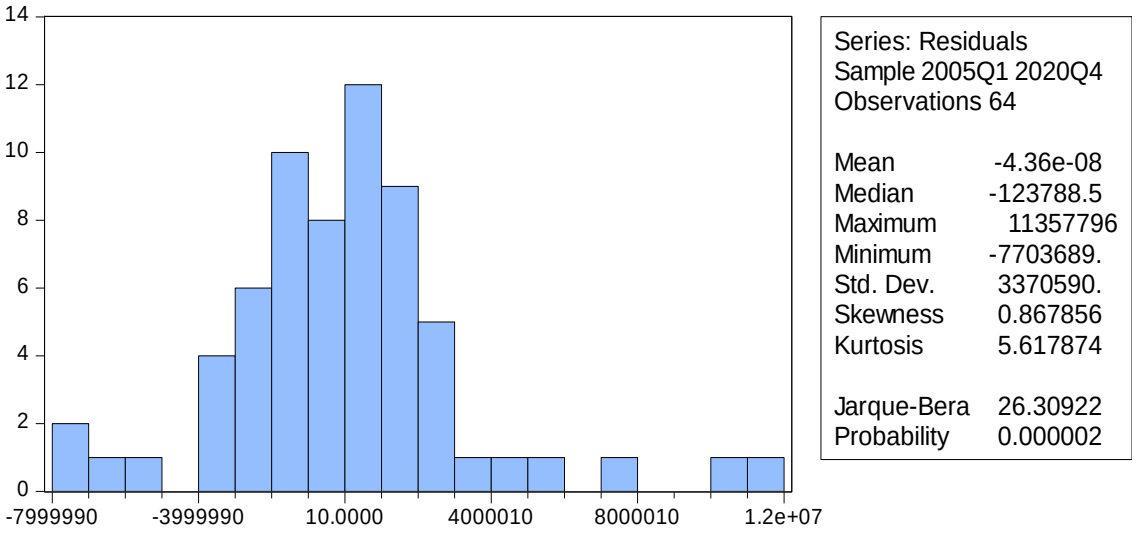

الشكل (٤): نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي

المصدر: الشكل من أعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

٢. **اختبار الارتباط الذاتي:** تم اعتماد هذا اختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي الذي أدرجت نتائجه في الجدول رقم (١١) والتي أكدت خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، إذ تجاوزت الاحتمالية لكاي سكوير (0.05) إذ بلغت (0.9235) وكما يأتي:

الجدول (١١): اختبار Serial Correlation LM Test LM للارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.059853	Prob. F(2,48)	0.9420
Obs*R-squared	0.159210	Prob. Chi-Square(2)	0.9235

المصدر: الجدول: من أعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

٣. **مشكلة ثبات تجانس التباين:** للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة تباين حد الخطأ تم الاستعانة باختبار ARCH، الذي أدرجت نتائجه في الجدول رقم (١٢) والتي أكدت على خلو النموذج من مشكلة تباين حد الخطأ العشوائي لذ تجاوزت احتمالية كاي سكوير (0.05) إذ بلغت (0.7411) وكما موضح فيما يأتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 654-670
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.35

الجدول (١٢): اختبار فرضية ثبات حد الخطأ ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.105913	Prob. F(1,61)	0.7460
Obs*R-squared	0.109196	Prob. Chi-Square(1)	0.7411

الجدول: من أعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

٤. **اختبار استقراريه النموذج:** تم اعتماد اختبار المجموع التراكمي للبواقي للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود تغيرات هيكلية فيها (CUSUM) المدرجة نتائجه في الشكل رقم (١١) والتي تشير إلى إن المعلمات المقدرة في النموذج مستقرة طيلة فترة الدراسة كون الشكل البياني ادخل الحدود الحرجة وعند مستوى (0.05) وكما يأتي:

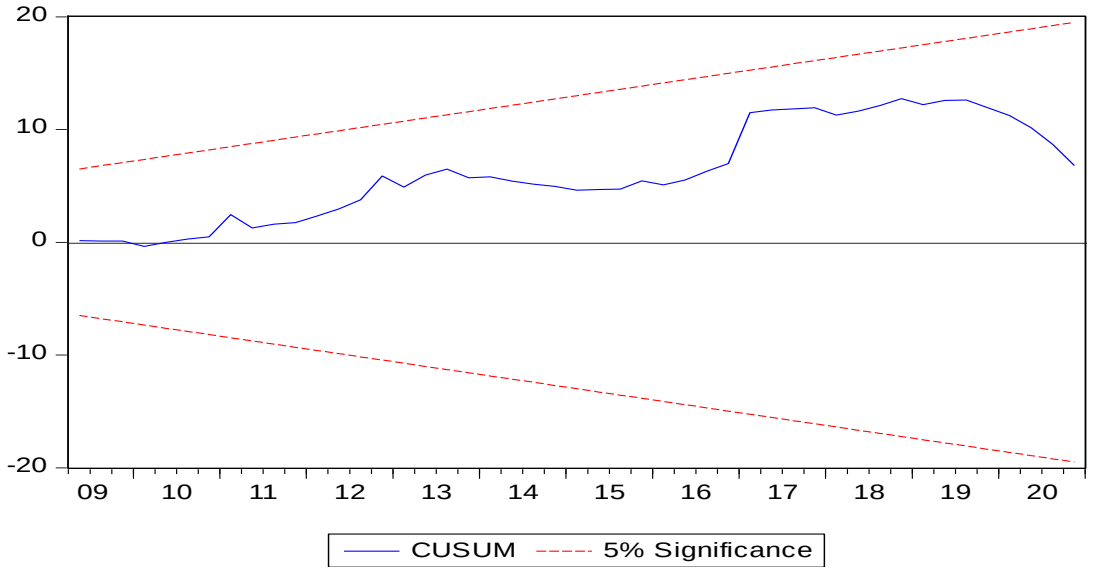

الشكل (٥): نتائج اختبار استقراريه الأنموذج

المصدر: الشكل من أعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. إن اتجاه متغير السياسة المالية ارتبط باتجاه الإيرادات النفطية وذلك لريعية الاقتصاد العراقي.

٢. بالرغم من تراجع حجم الإنفاق العام في نهاية مدة الدراسة كما كانت عليه في بدايتها إلا أن مؤشر الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ (63%) وهي نسبة كبيرة تتجاوز نسبة الأمان والبالغة كحد اقصى (60%) وهي النسبة المتعارف عليها عالمياً.

٣. تشير نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة بوجود علاقة تكامل مشترك إذا بلغت قيمة (F-statistic) المحتسبة (13.67155) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى والصغرى والتي بلغت (3.49)، (2.56) على التوالي عند مستوى معنوية (٥).

٤. الإنفاق الاستثماري جاء بالمرتبة الثانية تأثير في الناتج المحلي الإجمالي فقد أثبتت نتائج الأجل الطويل أن هناك أثر معنوي موجب أي إن زيادة الإنفاق الاستثماري بمقدار (١) مليون دينار سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.26402) مليون دينار.

ثانياً. التوصيات:

١. العمل على تهيئة القطاع الخاص ورفع مستوى مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الحد من تسرب العملات الصعبة إلى الخارج.
٢. العمل على تهيئة جميع المشاريع الاقتصادية المتعطلة منها والمتوقفة، وبالتالي فإن هذا سيسهم في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستويات الدخل وتقليص مستويات البطالة وزيادة مستويات التشغيل.
٣. العمل على زيادة معدلات الإنفاق الاستثماري وتوجيهه نحو القطاعات الرئيسية (قطاع زراعي، قطاع صناعي)، من أجل رفع مستوى النشاط الاقتصادي الذي يخفض مستويات البطالة في الاقتصاد.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. الحباشنة، فضل مولى معيوف، (٢٠١٧)، الإنفاق الحكومي وأثره في الحد من البطالة في الأردن في الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
٢. الصوص، نداء محمد (٢٠٠٧)، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٣. الوادي، محمد حسين وآخرون (٢٠١٣)، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٤. الربيعي، فلاح خلف (٢٠٠٨)، إجراءات السياسة المالية وأثرها على أداء القطاع المصرفي في العراق، مجلة المواد المستمدة، العدد ٢٢٤٢، العراق.
٥. عبدالهادي، سامر عبد وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار أوائل للنشر، عمان، الأردن.
٦. عبد اللطيف، همسة قصي وخماس، عمر عدنان (٢٠١٧)، اداء السياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٥٢، العراق.
٧. عواد، خالد روكان واخرون (٢٠١٩)، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في العراق وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)، مجلت الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، العدد ٣٤، المجلد ٢٠، العراق
٨. غدير، هيفاء غدير (٢٠١٠)، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموية في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Barbara Roffia and Andrea Zaghini. Excess Money Growth and Inflation Dynamics. Working Paper Series, NO 749 / MAY 2007.